



الطاولة المستديرة عالية المستوى  
حول "تنامي التقنيات المالية الحديثة: الفرص والتحديات في الدول العربية"

مداخلة السيد عبد اللطيف الجواهري  
والي بنك المغرب  
"التكنولوجيا المالية والشمول المالي"

عمان، الثلاثاء 18 شتنبر 2018



السيد زياد فريز، محافظ البنك المركزي الأردني،

السادة المحافظون،

الأخ عبد الرحمان الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي،

السيد Jihad Azour، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق

النقد الدولي،

السيد Alfred Hannig، الرئيس التنفيذي للتحالف الدولي للشمول المالي،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية الإشادة باختيار الجهات المنظمة لموضوع " التكنولوجيا المالية: الفرص والتحديات في العالم العربي"، وهو بلا شك أحد مواضيع الساعة بالنسبة لنا جميعا ويعكس الأهمية التي يوليها صانعو السياسات والبنوك المركزية في المنطقة للشمول المالي الذي يعتمد تطويره بشكل متزايد على اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة، بالنظر إلى الفرص التي تتيحها من حيث سهولة الولوج إليها وملاءمتها ويسر تكلفتها.

واسمحوا لي بإلقاء الضوء سريعا على بعض المعلومات والتوجهات العالمية والإقليمية التي لا تخفى علينا، قبل التطرق إلى استعراض التجربة المغربية.

في تقريره الأخير "فيندكس" (Findex) لسنة 2018، يشير البنك الدولي إلى أن الخدمات النقدية المتنقلة والابتكارات التكنولوجية مكنت حوالي 700 مليون شخص من الخروج للمرة الأولى من حالة الإقصاء المالي ما بين 2011 و2014.



وعلى نفس المنوال، وفي دراسة حول " المالية الرقمية للجميع: تعزيز النمو الشامل في الاقتصادات الصاعدة"، صادرة عن معهد ماكينسي غلوبال (Global Mckinsey Institute) في شنتبر 2016، تم تسليط الضوء على أهمية المالية الرقمية ومزاياها بالنسبة لملايير الأشخاص من خلال تحفيز النمو الشامل وضخ ما يفوق 3.700 مليار دولار إضافي في الناتج الداخلي الإجمالي للاقتصادات الصاعدة في ظرف عشر سنوات.

وعبر العالم، تساهم الابتكارات في مجال الخدمات المالية سواء على صعيد الأداءات وتحويل الأموال والادخار والإقراض أو التأمين، في إتاحة فرص كبيرة للوصول إلى الفئات السكانية الهشة، إما بسبب بعدها الجغرافي أو مدخولها الضعيف، والمساهمة بالتالي في تحسين ظروف عيشها.

وأضحت التكنولوجيات الجديدة أيضا قناة لنشر المعلومات والتثقيف وأداة هامة من شأنها تشجيع اتباع سلوكيات مالية أكثر أمنا ومسؤولية.

إلا أنه بالرغم مما يتيحه تطور التكنولوجيا المالية من فرص عديدة، ينبغي من الناحية المقابلة أن يواكبه اتباع سياسة حذرة إزاء المخاطر التي ينطوي عليها، لاسيما ما يتعلق بحماية المعطيات الخاصة، والأمن الإلكتروني، وحماية المستخدمين من العمليات الاحتيالية إضافة إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



وعلى صعيد منطقتنا، ودائما حسب تقرير فيندكس (Findex) لسنة 2018، تزايد الولوج إلى الخدمات المالية بواقع 8 نقط ما بين 2014 و 2017 ليصل إلى 37%، فيما انتقلت هذه النسبة في البلدان الصاعدة من 54% إلى 63% خلال نفس الفترة. ويشير هذا التقرير أيضا إلى اللجوء المتزايد لاستخدام التكنولوجيات المالية الجديدة في العديد من بلدان المنطقة التي تعرف نموا في ربطها بشبكة الانترنت وارتفاعا مطردا في امتلاك الفئات الهشة للهواتف النقالة.

### حضرات السيدات والسادة،

يعتبر الشمول المالي في المملكة أحد الالتزامات القوية لبنك المغرب حيث جعل منه، منذ سنة 2007، أحد أهم أهدافه وأحد المحاور الرئيسية ضمن استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي في أفق سنة 2020.

ففي سنة 2013، أعلن بنك المغرب عن هذا الالتزام الذي يهدف إلى تعزيز الاستفادة من خدمات مالية ذات جودة، بناء على أسس سليمة وقوية، من خلال إعلان "مايا"، وأعاد تأكيد التزامه في 2016 في إطار خارطة الطريق الخاصة بملاءمة القطاع المالي مع أهداف التنمية المستدامة بمناسبة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف المنعقد بمراكش (COP 22).



ولهذه الغاية، بادرننا باتخاذ العديد من الإجراءات، أشركنا فيها فاعلين من القطاعين العام والخاص، تمحورت حول مجموع أبعاد الشمول المالي، لاسيما تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية على جميع فئات المجتمع وخاصة منها الفئات ذات الدخل الضعيف، والتثقيف المالي الذي خصصنا له استراتيجية وطنية منذ 2013 أعدتها الجمعية المغربية للتربية المالية، وحماية المستهلك، وتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار في العروض التي تقدمها المؤسسات المالية.

ومع ذلك، يبقى علينا أن نرفع العديد من التحديات الأخرى، من بينها تقليص الفوارق بين العالمين القروي والحضري، وبين الجنسين، وبين الكبار والشباب، وتحسين جودة المعطيات وتطوير منظومة فعالة لقياس الأثر.

لذلك، قررنا بمعية وزارة الاقتصاد والمالية، إدراج الشمول المالي ضمن استراتيجية وطنية تعطي للتكنولوجيات الجديدة دورا محوريا.

ورغم التطور الضعيف حاليا لقطاع التكنولوجيا المالية بالنظر إلى حجم الاقتصاد والقطاع المالي المغربي، فهو ينطوي مستقبلا على إمكانات وفرص جد هامة، يشجعها على الخصوص التقدم المتواصل المحرز على مستوى النصوص التنظيمية والتدابير المتخذة لإحداث بيئة مواتية لتطور هذا القطاع.

وفي هذا الصدد، قمنا أولا بملاءمة الإطار القانوني، حيث أدرجنا في القانون البنكي لسنة 2014 فئة جديدة من الفاعلين غير البنكيين وهي "مؤسسات الأداء"، المخول لها تقديم خدمات أداء متعددة مع التقييد بمتطلبات قانونية أقل صرامة.



ورخصنا أيضا لهذه المؤسسات اللجوء إلى شبكة من الوكلاء، مكونة بالخصوص من تجار القرب لتعزيز نقط الاتصال مع الزبناء.

وهو ما مكننا من إزالة العقبات التي رُصدت خلال إطلاق شركات الاتصالات لأول عملية أداء عبر الهاتف النقال لم تكمل بالنجاح في 2010 وذلك في إطار نموذج مرتكز على البنوك، كانت شركات الاتصالات تلعب فيه دور الوسيط.

وبناء على الدروس المستخلصة من هذه التجربة، عمل بنك المغرب بشراكة مع الهيئة المكلفة بتقنين الاتصالات، والبنوك وشركات الاتصالات، على وضع آلية وطنية للأداء عبر الهاتف النقال تتميز بقابلية التشغيل البيئي بين مجموع الفاعلين في الوقت الحقيقي وذلك فور انطلاقها.

وإلى جانب تحضير جميع المتطلبات الأولية لتفعيل وسيلة الأداء الجديدة هذه، قمنا بتقييم التدفقات الأولى من المعاملات التي يمكن إنجازها سريعا بطريقة إلكترونية والتي تصل قيمتها في المجموع إلى 40 مليار دولار سنويا، وحرصنا على وضع آلية تحويل محمولة يسيرها فاعل خاص، تضمن أيضا تحويل العمليات النقدية المحلية.

ومن المتوقع أن يكون موعد الانطلاق الفعلي للعمليات المنجزة بين الأنظمة، سواء كانت عمليات تحويل من شخص إلى آخر أو أداء لدى التجار، بنهاية شهر أكتوبر.



أما في ما يخص تطوير الولوج إلى الخدمات الائتمانية، فقد عملت الحكومة المغربية على إرساء إطار تنظيمي خاص بالتمويل الجماعي (Crowdfunding)، وذلك بغية تعزيز تمويل المشاريع المبتكرة باستعمال منصّات إلكترونية. ومن شأن هذا الإطار، الذي سيمكن شريحة جديدة من المقاولين من الاستفادة من التمويل، أن يقف سدا منيعا أمام قنوات التمويل غير الرسمية وغير القانونية من قبيل مخطط بونزي "Ponzi".

علاوة على ذلك، تعترم مكاتب القروض (Credit Bureaux) التي تعمل بالمغرب منذ سنة 2009، اللجوء إلى استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة، إذ شرعت في تدارس الموضوع مع البنك المركزي بغية تكييف أنظمتها لتتقيط الأفراد والمقاولات الصغرى التي لا تتوفر على تاريخ ائتماني، وذلك بالاعتماد على معلومات غير مالية من خلال استعمال البيانات الضخمة (Big data).

إن تطوير التكنولوجيا المالية يتطلب منا مراجعة منهجياتنا المعتمدة سواء من حيث المقاربة أو التنظيم. وفي هذا السياق، فإننا نعمل، بمساعدة من البنك الدولي، على دراسة المقاربة التنظيمية الأكثر ملاءمة لهذه الصناعة: وضع آلية تجريبية للسلامة المعلوماتية (sandbox) وحاضنات أو مسرّعات، وذلك سعيا منا إلى تحقيق إقلاع قطاع التكنولوجيات المالية خدمةً للمواطنين، في إطار من المنافسة السليمة والعادلة بين هؤلاء الفاعلين الجدد والأبنك.



لذلك، فقد بات جليا أن الفاعلين الماليين التقليديين أصبحوا الآن ملزمين بالتوجه نحو التكنولوجيا الرقمية والتكيف معها، تفاديا منهم لخسارة حصص كبرى في السوق.

وقد تؤدي الثورة الرقمية إلى إحداث - لدى البنوك وكذا شركات التأمين - تغير جذري في العلاقة مع الزبون. إلا أن إنجاح هذا الانتقال الرقمي يتطلب أيضا من المؤسسات المالية التفكير بصورة جماعية حول التدبير الاستراتيجي من أجل إعطاء مكانة مركزية لثقافة الابتكار، وكذا حول نماذج العمل من أجل مراجعة موقعها.

لذا فإن بنك المغرب تنتبع هذه القضايا مع الأبنك في إطار علاقاتنا الثنائية، وكذا ضمن مجموعات العمل التي تم تكوينها لمعالجة بعض القضايا الأخرى كتلك المتعلقة بالتحكم في المخاطر والمطابقة.

ومما يزيد من أهمية هذا الموضوع أن الأبنك قد عملت مؤخرا على تسريع وتيرة تحولها الرقمي، بل إن بعضها قد انخرط في عمليات مواكبة و/أو التقارب مع التكنولوجيا المالية، من خلال إرساء شراكات تجارية وشراكات مع مؤسسات حاضنة أو مسرعة للأعمال، أو من خلال المساهمة في رؤوس أموالها.





## حضرات السيدات والسادة،

يتوفر المغرب على إمكانيات واعدة في مجالي الأداء عبر الهاتف والتجارة الإلكترونية، إذ تعتبر نسبة انتشار الهاتف النقال لديه من أعلى النسب في العالم بما يصل إلى 130%، فيما تفوق نسبة استخدام الانترنت 65%.

إضافة إلى ذلك، أبان استقصاء فيندكس لسنة 2017 ( FINDEX 2017 ) أن عدد الأشخاص الذين لا يتوفرون على حساب بنكي ويملكون هاتفا نقالا يصل إلى 8 مليون بالنسبة للنساء و 6 مليون للرجال.

لكن، وكما هو الحال بالنسبة للخدمات البنكية، فإن الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية يبقى ضعيفا لدى النساء ولدى البالغين من الفقراء، والأشخاص الأقل تعليما وباقي الفئات المستضعفة تقليديا. لذا، يتوجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة حتى لا تزيد التكنولوجيا المالية من اتساع الهوة على حساب هذه الفئات.

ومن شأن إحداث نظام تحديد الهوية البيومتري، الذي تخطط الحكومة لوضع صيغته النهائية قبل نهاية 2019، والذي يندرج في إطار استهداف أفضل للفئات الهشة من الساكنة، أن يحد من هذا الخطر وأن يمكن من تسريع الشمول المالي.

ومع ذلك، يجب أن ندرك بأن التمويل الرقمي ليس حلا بالنسبة للجميع. وأرى أنه يستوجب علينا إجراء دراسات واستقصاءات للتأكد من حقيقة استفادة الفئات المستضعفة من المزايا التي تتيحها وسائل الأداء الجديدة.



وعلى نفس المنوال، يجب تعزيز واستكمال برامج التثقيف المالي التي ننفذها لضمان فهم المواطنين للتكنولوجيات الجديدة التي يستخدمونها وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بها وكذا إطلاعهم على حقوقهم وواجباتهم.

من ناحية أخرى، فإن الخدمات المالية الرقمية معرضة لمخاطر جديدة تتعلق بالعديد من الفاعلين في سلسلة القيم، بما في ذلك الفاعلون في المجال البنكي والاتصالات ومقدمو الحلول والوحدات المكلفة بالمقاصة والمستخدمون النهائيون.

لذا، نعمل باستمرار من أجل ملاءمة إطارنا القانوني، لاسيما ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية والأمن الإلكتروني وحماية المستهلكين.

إن مثل هذه التحولات تدفعنا إلى اعتبار الرقمنة رافعة أساسية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في إطار المخطط الاستراتيجي المقبل لبنك المغرب 2019-2023.

وتتضمن التدابير الرامية إلى إضفاء طابع رسمي على استراتيجيتنا الرقمية في الخمس سنوات المقبلة بعدًا تحوليًا لعملياتنا الداخلية بصفتنا مقاوله، وتهدف كذلك إلى تحديد دورنا إزاء منظومتنا المالية بصفتنا جهة إشرافية.



## حضرات السيدات والسادة،

إن إيجاد بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية لا يمكن أن يكتمل دون التزام ومواكبة حكومية قوية تشمل:

1. مناخ أعمال بمعايير عالمية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال
2. الملاءمة المستمرة للإطار القانوني والتنظيمي لإزالة العراقيل أمام تطور هذا القطاع
3. تسريع عملية إلغاء الطابع المادي للأداءات الحكومية ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين بما في ذلك المساعدات الاجتماعية المباشرة
4. نظام ضريبي متلائم، لا يجعل المعاملات الرقمية أقل جاذبية من النقود
5. مواكبة أكبر لتمويل المقاولات الناشئة
6. ويشكل عام، تشجيع الابتكار والبحث والتطوير في هذا المجال.

وختاماً، أود أن أؤكد على أهمية توحيد جهودنا وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات في ما يتعلق بالمقاربات والممارسات و المساهمة بالتالي في خلق بيئة مواتية للشمول المالي، مع ضمان إدارة سليمة للمخاطر والحفاظ على استقرار أنظمتنا المالية.

ولي القناعة الكاملة أن لقاءنا اليوم يتماشى تماما مع هذا التوجه وسيمكننا من الخروج بتوصيات هادفة في هذا المجال.

شكرا جزيلا على حسن انتباهكم.